

Distr.: General
20 April 2020
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة



الدورة السنوية لعام 2020
22-23 حزيران/يونيه 2020
البند 5 من جدول الأعمال المؤقت
مسائل المراجعة والتحقيقات

تقرير عن أنشطة المراجعة الداخلية والتحقيقات للفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2019

موجز

تقدم دائرة المراجعة الداخلية بخدمات التقييم المستقل والمراجعة الداخلية التابعة لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) تقريرها السنوي إلى المجلس التنفيذي بشأن أنشطة المراجعة الداخلية للفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2019. ويقدم هذا التقرير أيضا موجزا مقتضبا لأنشطة التحقيقات التي اضطلع بها مكتب خدمات الرقابة الداخلية التابع للأمم المتحدة لصالح هيئة الأمم المتحدة للمرأة خلال هذه الفترة.

وبناء على طلب المجلس التنفيذي في قراره UNW/2015/4، وعلاقة بأنشطة المراجعة الداخلية، يتضمن هذا التقرير ما يلي: (أ) رأي، استنادا إلى نطاق العمل المضطلع به، بشأن مدى كفاية وفاعلية إطار الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة لدى الهيئة؛ (ب) موجز مقتضب للأعمال والمعايير التي تدعم الرأي المقدم؛ (ج) بيان الامتثال لمعايير المراجعة الداخلية المتبعة؛ (د) رأي بشأن ما إذا كان توفير الموارد لهذه الوظيفة مناسباً وكافياً وفعالاً لتحقيق التغطية المتوخاة في مجال المراجعة الداخلية والتحقيقات. ويتضمن التقرير أيضا تحديداً بشأن حالة تنفيذ الإدارة لتوصيات المراجعة الداخلية.

وقد يرغب المجلس التنفيذي في أن: (أ) يحيط علماً بالتقرير السنوي لدائرة المراجعة الداخلية وأنشطة التحقيقات؛ (ب) يحيط علماً بتقرير اللجنة الاستشارية المعنية بالرقابة؛ (ج) يشجع إدارة هيئة الأمم المتحدة للمرأة في جهودها المتواصلة الرامية إلى زيادة تعزيز خط دفاعها الثاني ووضع بيان للرقابة الداخلية.



أولا - مقدمة

1 - يقدم هذا التقرير بيانا لوظيفتي المراجعة الداخلية والتحقيقات بهيئة الأمم المتحدة للمرأة وأنشطتها ذات الصلة عن العام المنتهي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019. وهو يتضمن معلومات حول النتائج الرئيسية للمراجعات الداخلية التي أجريت في عام 2019 وحالة الجهود التي تبذلها الإدارة في سبيل تنفيذ التوصيات ذات الصلة الصادرة فيها وفي تقارير الأعوام السابقة. ويقدم هذا التقرير أيضا معلومات عن أنشطة التحقيقات التي اضطلع بها مكتب خدمات الرقابة الداخلية التابع للأمم المتحدة لصالح هيئة الأمم المتحدة للمرأة في عام 2019.

ثانيا - الولاية

2 - توفر دائرة المراجعة الداخلية للحسابات، وفقا لميثاقها وتقيدا بالإطار الدولي للممارسات المهنية ومدونة الأخلاقيات الصادرين عن معهد المدققين الداخليين، للمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة خدمات مستقلة وموضوعية في مجال الضمان وإسداء المشورة بهدف إضافة القيمة وتحسين فعالية وكفاءة عمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة. والهدف الرئيسي لدائرة المراجعة الداخلية هو تقييم ما إذا كانت حوكمة هيئة الأمم المتحدة للمرأة وعملياتها في مجال إدارة المخاطر والرقابة الداخلية كافية ومجدية وفعالة على النحو المتوخى من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية والتنظيمية للهيئة.

3 - وتقوم خدمات التقييم المستقل والمراجعة الداخلية بدورها في الرقابة الداخلية من خلال إجراء التقييم المستقل والمراجعة الداخلية وتقديم الخدمات الاستشارية. ووفقا للنظام المالي والقواعد المالية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة (UNW/2012/6)، يوفر مجلس مراجعي الحسابات التابع للأمم المتحدة الرقابة الخارجية المستقلة. ويتمثل الهدف الأساسي لمجلس مراجعي الحسابات التابع للأمم المتحدة في إبداء الرأي في البيانات المالية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

4 - وتتلقى المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضا المشورة المستقلة بشأن فعالية وظائف الرقابة في الهيئة من اللجنة الاستشارية المعنية بالرقابة التي تتكون من كبار فنيين خارجيين لا صلة لهم بهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

ثالثا - الرأي (القرار 4/2015، النقطة أ)

5 - تتولى إدارة هيئة الأمم المتحدة للمرأة مسؤولية وضع وتعهّد عمليات فعالة للحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة لضمان تحقيق أهداف هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

6 - وبناءً على طلب المجلس التنفيذي، تقدم دائرة المراجعة الداخلية رأيا حول مدى كفاية وفعالية إطار عمل الهيئة للحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة. ويعتمد رأي دائرة المراجعة الداخلية بشكل أساسي على نتائج عمليات المراجعة والخدمات الاستشارية المقدمة في عام 2019 والتقدم الذي أحرزته الإدارة بشأن توصيات المراجعة الداخلية. ويرد في الفرع الرابع موجز مقتضب للعمل الذي يدعم هذا القرار.

7 - تماشيا مع المعايير الاحترافية والممارسات الحديثة، تقدم المراجعات الداخلية التي تجربها دائرة المراجعة الداخلية ضمنا بشأن فعالية الحوكمة والإجراءات التي تتخذها الإدارة لتحديد وإدارة المخاطر

الرئيسية التي تهدف تحقيق أهداف هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وكانت السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 السنة الكاملة الثانية من وجود دائرة المراجعة الداخلية للحسابات بوصفها وظيفة للمراجعة الداخلية قائمة داخل الهيئة. واستنادا إلى ذلك، واصلت دائرة المراجعة الداخلية تحسين نطاق المخاطر موضوع المراجعة وتوسيع النطاق الذي تشمله مراجعتها لمجالات المخاطر الرئيسية، بما في ذلك المجالات التي تغطي المكاتب الميدانية والمهام الشاملة وإجراءات العمل.

8 - ولا يشمل هذا الرأي العمليات والأنشطة المسندة لجهات خارجية في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أو لمقدمي الخدمات من الأطراف الثالثة، مثل:

- (أ) أنشطة إدارة الموارد البشرية المعتمدة على اتفاقات مستوى الخدمات السارية؛
- (ب) تحضير وسداد مرتبات الموظفين وأصحاب عقود الخدمات؛
- (ج) مدفوعات المصارف المحلية؛
- (د) إدارة النقدية؛
- (هـ) استضافة وإدارة نظام التخطيط المركزي للموارد (أطلس)؛
- (و) إدارة جدار النار والثغرات الأمنية، وصيانة البنية التحتية، واستضافة الموقع الشبكي؛
- (ز) خدمات تكنولوجيا المعلومات المحلية المقدمة في المكاتب الميدانية في إطار المباني المشتركة أو وظائف المكتب الخلفي المشترك؛
- (ح) الخدمات المشتركة الأخرى التي تقدمها وكالات الأمم المتحدة في الميدان اعتمادا على اتفاقات مستوى الخدمات المطبقة محليا.

9 - بالنسبة لهذه الخدمات التي يستعان فيها بمصادر خارجية، يغطي مكتب المراجعة الداخلية في الكيان الرئيسي التابع لمنظومة الأمم المتحدة الذي يقدم الخدمة جوانب الخدمة المتصلة بالحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة من خلال تنفيذ خطة المراجعة الخاصة به. وفي حالة اتفاقات مستوى الخدمات المحلية، تسعى دائرة المراجعة الداخلية إلى تقييم فعاليتها وما يتصل من جوانبها في مجالات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في سياق ما تجرته من عمليات المراجعة الميدانية القائمة على المخاطر.

10 - وبناءً على أعمال المراجعة الداخلية المنجزة في عام 2019، كان الرأي العام لدائرة المراجعة الداخلية أنها لم تجد أي نقاط ضعف كبيرة في عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة القائمة في الهيئة من شأنها أن تهدد بشكل خطير تحقيق الأهداف الاستراتيجية والتنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

11 - وقد حددت دائرة المراجعة الداخلية، نتيجة لمهام المراجعة التي قامت بها في عام 2019، بعض المخاطر التي تتطلب اهتمام الإدارة. ويرد بيان للنتائج الرئيسية للمراجعة في الفرع الثامن من هذا التقرير. غير أن هذه المخاطر لم تصل إلى مستوى من الأهمية على الصعيد المؤسسي من شأنه أن يهدد بشكل خطير تحقيق هيئة الأمم المتحدة للمرأة أهدافها العامة.

12 - وتشجع دائرة المراجعة الداخلية إدارة هيئة الأمم المتحدة للمرأة على ما يلي: (أ) مواصلة تعزيز خط دفاعها الثاني، ولا سيما عن طريق تحديد أصحاب إجراءات العمل المسؤولين عن جوانب السياسات وتصميم العمليات ورصد الامتثال القائمة على المخاطر والفعالة من حيث التكلفة، وتحديد دور المكاتب الإقليمية

بوضوح وإبلاغها بذلك بوصفها مسؤولة عن رصد المكاتب الميدانية في منطقتها والرقابة عليها؛ (ب) المضي في إظهار مسؤوليتها عن إدارة المخاطر وما يتصل بها من نظم الرقابة الداخلية من خلال إعداد بيان سنوي بالضوابط الداخلية. وتتولى الإدارة حالياً مسؤولية وضع وتعهد عمليات فعالة للحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة؛ ولكن لا يجري تأكيد تنفيذ هذه المسؤولية على أساس سنوي في شكل بيان بالضوابط الداخلية.

رابعاً - ملخص الأعمال والمعايير المطبقة لإبداء الرأي (القرار 4/2015، النقطة ب)

13 - نظرت دائرة المراجعة الداخلية، لتكوين رأيها، في مصادر للأدلة من قبيل خطة المراجعة التي أعدتها لعام 2019 وتنفيذ الخطة؛ ونتائج وتقييمات فرادى عمليات المراجعة؛ والتقدم الذي أحرزته الإدارة في تنفيذ الإجراءات الرامية إلى معالجة توصيات المراجعة؛ والعمل الذي قام به مجلس مراجعي الحسابات التابع للأمم المتحدة. وتعتمد دائرة المراجعة الداخلية أيضاً على الإدارة للإبلاغ على نحو استباقي عن الحالات المعروفة لما يمكن أن يحدث من فشل في الرقابة أو من المخالفات أو عدم الامتثال التنظيمي، والتي يمكن أن تكون مهمة لمجال الرقابة.

14 - ولا يمكن لخطة المراجعة التي أعدتها دائرة المراجعة الداخلية لعام 2019 أن تغطي جميع المخاطر أو كل إجراء من إجراءات العمل أو وحدة من الوحدات التنظيمية أو جميع المكاتب في هيئة الأمم المتحدة للمرأة. ولذلك، اختيرت عمليات المراجعة على أساس اختيار تقديري مبني على تقييم شامل للمخاطر في الوحدات التنظيمية والمكاتب وإجراءات العمل، وبحسب الموارد المتاحة لتغطية تلك المخاطر. ولذلك، فإن هناك حدوداً متأصلة في القدرة على التعبير عن رأي شامل بشأن الحوكمة عموماً وإدارة المخاطر وعمليات الرقابة فيما يتعلق بالأهداف الاستراتيجية أو المالية أو التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة أو أهدافها المتصلة بالامتثال.

15 - وفي عام 2019، أجرت دائرة المراجعة الداخلية 13 عملية للمراجعة الداخلية وتقديم الخدمات الاستشارية فيما يتعلق بخطة المراجعة لعام 2019، وصدرت جميع التقارير النهائية بحلول نهاية شباط/فبراير 2020. وشملت هذه العمليات عموماً الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في المكاتب المختارة أو كانت ذات صلة بعمليات هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

16 - وقيمت دائرة المراجعة الداخلية عمليات المراجعة الداخلية على النحو التالي:

(أ) كان التقييم العام الناتج عن أربع عمليات للمراجعة الداخلية مرضياً، مما يعني أنه لم يُعثر على أي مشكلات قد تؤثر بشكل كبير على تحقيق أهداف هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

(ب) أشار التقييم الناتج عن أربع عمليات للمراجعة الداخلية إلى الحاجة إلى بعض التحسينات، مما يعني أن إجراءات الحوكمة وممارسات إدارة المخاطر والرقابة التي خضعت للتقييم كانت قائمة وتؤدي وظيفتها بوجه عام، غير أنها بحاجة إلى بعض التحسينات.

(ج) أشار التقييم الناتج عن اثنتين من عمليات المراجعة الداخلية إلى الحاجة إلى تحسينات كبيرة، مما يعني أن إجراءات الحوكمة وممارسات إدارة المخاطر والرقابة التي خضعت للتقييم كانت قائمة وتؤدي وظيفتها، غير أنها بحاجة إلى تحسينات كبيرة.

(د) أما العمليات الثلاث المتبقية فكانت ذات طابع استشاري، وبالتالي لم تتضمن تقييماً لجودة العمليات.

17 - وبلغ معدل تنفيذ توصيات المراجعة الداخلية الصادرة قبل تلك التي قدمت في عام 2019 نسبة 99 في المائة. وهذا يدل على التزام الإدارة باتخاذ الإجراءات المناسبة في الوقت المناسب كلما كان من الضروري إدخال تحسينات على عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة.

خامسا - بيان الاستقلال والتقييد بمعايير المراجعة الداخلية (القرار 4/2015، النقطة ج)

18 - ظلت دائرة المراجعة الداخلية طوال عام 2019 مستقلة من الناحية العملية عن إدارة هيئة الأمم المتحدة للمرأة وتمتعت بالحرية في تحديد نطاق عملها وفقاً للمعايير الدولية المطبقة والمقبولة عموماً. ويتمتع مكتب خدمات الرقابة الداخلية التابع للأمم المتحدة، بوصفه جهة خارجية تقدم خدمات التحقيقات، بالاستقلالية ذاتها.

19 - وتهدف دائرة المراجعة الداخلية إلى تنفيذ عملها وفق أعلى معايير الاحترافية والكفاءة. وفي هذا الصدد، تتبع دائرة المراجعة الداخلية الإطار الدولي للممارسات المهنية الصادر عن معهد المدققين الداخليين. وقد أحرزت دائرة المراجعة الداخلية تقدماً على صعيد الإعداد لتقييم الجودة الأول لها على النحو المطلوب بموجب المعايير الدولية المهنية لممارسة التدقيق الداخلي ("المعايير"). وفي عام 2019، أجرت دائرة المراجعة الداخلية تحليلاً للثغرات القائمة في ممارساتها من خلال تقييم ذاتي في ضوء المعايير المذكورة. ووُضعت خطة عمل، وبحلول نهاية العام كانت قد نُفذت جزئياً. وفي عام 2020، ستضع دائرة المراجعة الداخلية اللمسات الأخيرة على تنفيذ الإجراءات المتبقية، وستطلب إجراء تقييم مستقل للجودة لاستعراض امتثالها للمعايير. وليس بوسع دائرة المراجعة الداخلية بعدُ استخدام البيان الذي ينص على تقيدها بالمعايير. ومع ذلك، لا تزال دائرة المراجعة الداخلية تتبع المعايير في عموم إجراءاتها وفي فرادى عمليات المراجعة التي تنفذها.

سادسا - الموارد المخصصة لدائرة المراجعة الداخلية وتوظيفها (القرار 4/2015، النقطة د)

20 - يستلزم قرار المجلس التنفيذي رقم 4/2015 من دائرة المراجعة الداخلية الإشارة إلى ما إذا كانت ترى أن موارد المراجعة الداخلية والتحقيقات ملائمة وكافية وموظفة بشكل فعال لتحقيق التغطية المتوخاة لها. وفي عام 2019، تلقت دائرة المراجعة الداخلية موارد كافية لتنفيذ الأنشطة الواردة في خطة المراجعة التي وضعتها لعام 2019. وجرى توظيف الموارد المالية بالتماشي مع خطة دائرة المراجعة الداخلية وقواعد هيئة الأمم المتحدة للمرأة وسياساتها. وجرى تمويل ملاك موظفي دائرة المراجعة الداخلية تمويلًا كاملاً بما يضمنه من خمس وظائف معتمدة هي: وظيفة واحدة برتبة ف-5 (الرئيس)، ووظيفتان برتبة ف-4، ووظيفتان برتبة ف-3. وتقع دائرة المراجعة الداخلية ضمن خدمات التقييم المستقل والمراجعة الداخلية التي يرأسها مدير يسانده معاونان إداريان. وفي عام 2019، تلقت دائرة المراجعة الداخلية مبلغ 447 000 دولار من دولارات الولايات المتحدة للنفقات غير المتصلة بالموظفين، استُخدم أساساً لتغطية تكاليف الخبراء الاستشاريين في مجال المراجعة والسفر إلى المكاتب الميدانية.

21 - وفيما يتعلق بالتحقيقات المنجزة في عام 2019، أرسل مكتب خدمات الرقابة الداخلية فواتير إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة أو قدم لها تقديرات للتكاليف، حتى 31 آذار/مارس 2020، بقيمة 181 000 دولار من دولارات الولايات المتحدة. ويرسل مكتب خدمات الرقابة الداخلية الفواتير مباشرة إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة على أساس استرداد التكاليف. ولا تتأثر ميزانية دائرة المراجعة الداخلية باسترداد التكاليف الذي يجريه مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

22 - وفي عام 2019، اضطلع مدير خدمات التقييم المستقل والمراجعة الداخلية، بدعم من اثنين من موظفي دائرة المراجعة الداخلية، بدور الموظف المسؤول عن تلقي تقارير التحقيق وإحالتها؛ وتنسيق ورصد تنفيذ التقارير الأخرى؛ وتوجيه الإحالات والتوصيات وطلبات استرداد التكاليف الواردة من وظيفة التحقيق. وشمل هذا الدور بذل الجهود في مجال التنسيق والرصد والرقابة التي لم يكن لدى خدمات التقييم المستقل والمراجعة الداخلية موارد مخصصة لها. وعلى الرغم من أن تقديم المزيد من الدعم في هذا المجال يتطلب جهدا كبيرا ولكنه قابل للتنفيذ في ظل مستويات الأنشطة الحالية، إلا أنه سيساعد على زيادة قدرة دائرة المراجعة الداخلية على بذل الجهود في مجال النزاهة الاستباقية ومكافحة الاحتيال، والوعي بكيفية التعامل مع سوء السلوك المحتمل.

سابعاً - تنفيذ خطة المراجعة على أساس المخاطر لعام 2019

ألف - تخطيط المراجعة على أساس المخاطر وإنجاز خطة العمل السنوية

23 - وضعت دائرة المراجعة الداخلية، لدى إنشائها في عام 2018، استراتيجية للمراجعة على أساس المخاطر للفترة 2019-2021. وتهدف الاستراتيجية إلى دعم رؤية تتمثل في جملة أمور منها تيسير وتنسيق مفهوم ضمان مشترك لتعزيز فعالية وكفاءة الحوكمة والرقابة في هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وتستند هذه الرؤية إلى مفهوم نموذج خطوط الدفاع الثلاثة⁽¹⁾، ومن المتوقع أن تدعم المساءلة والحكم الرشيد اللذين يركزان على النتائج، وتعزيز إدارة المخاطر، وإجراءات الرقابة الداخلية الفعالة من حيث التكلفة.

24 - ووضعت خطة المراجعة الداخلية لعام 2019 على أساس تقييم مستقل للمخاطر وبعد تلقي مشاركات من الإدارة العليا وأصحاب المصلحة الآخرين بشأن المخاطر الرئيسية. وتضمنت عملية التخطيط تحليل البيانات الكمية والنوعية لتقدير المخاطر ذات الصلة بكل مكتب ووحدة خاضعة للمراجعة. واستعرضت اللجنة الاستشارية المعنية بالرقابة خطة المراجعة لعام 2019 قبل تقديمها إلى المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للموافقة عليها.

25 - وفي عام 2019، استُكمل العمل الميداني لجميع المهام المدرجة في خطة المراجعة على أساس المخاطر باستثناء ثلاث مهام. وتأخر إنجاز مهمة واحدة من مهام المراجعة لإتاحة الفرصة لإنجاز عملية الشراء اللازمة لخدمات أمن تكنولوجيا المعلومات؛ وقُطع شوط كبير في العمل الميداني لإحدى المهام الاستشارية في عام 2019، ولكنه يتطلب مزيداً من العمل في عام 2020؛ وتأخرت مراجعة مواضيعية واحدة بسبب شغور إحدى الوظائف وعبء العمل في المقام الأول. وعلاوة على ذلك، أُرجئت إحدى مهام المراجعة

(1) وفقاً لورقة موقف صادرة عن معهد المدققين الداخليين حول خطوط الدفاع الثلاثة في إدارة المخاطر والرقابة الفعالة، تمثل الرقابة الإدارية الخط الأول للدفاع في إدارة المخاطر، والوظائف المختلفة التي وضعتها الإدارة في مجال ضبط المخاطر والرقابة على الامتثال هي الخط الثاني، والتحقق المستقل هو الخط الثالث.

بسبب الانتخابات والمسائل الأمنية المتصلة بها في البلد المعني. ورُحلت هذه المهام إلى خطة عام 2020. وصدرت خلال عام 2019 تسعة تقارير تتعلق بخطة المراجعة لعام 2019، وصدرت أربعة تقارير بحلول نهاية شباط/فبراير 2020. ويسّرت دائرة المراجعة الداخلية، بالإضافة إلى خطتها القائمة على المخاطر، إجراء استعراض يركز على الضحايا ويتناول سياسات هيئة الأمم المتحدة للمرأة وإجراءاتها في مجال التصدي للتحرش الجنسي والانتهاك والاستغلال الجنسيين، وذلك بناء على طلب المجلس التنفيذي؛ وشرعت في إجراء استعراض استشاري لاستخلاص الدروس المستفادة في مجالات الحوكمة وإدارة المخاطر وإجراءات الرقابة في حملة الرجل نصير المرأة.

باء - رصد أنشطة دائرة المراجعة الداخلية والتنسيق

- 26 - قامت اللجنة الاستشارية المعنية بالرقابة خلال عام 2019 برصد تنفيذ الخطة القائمة على المخاطر لعام 2019 من خلال تقديم تقارير مرحلية وعقد اجتماعات مع مدير خدمات التقييم المستقل والمراجعة الداخلية ورئيس دائرة المراجعة الداخلية. وبالإضافة إلى ذلك، استعرضت اللجنة الاستشارية المعنية بالرقابة مشروع التقرير السنوي هذا وقدمت تعليقاتها عليه.
- 27 - وأرسلت دائرة المراجعة الداخلية أيضا خطة العمل السنوية الخاصة بها إلى مجلس مراجعي الحسابات التابع للأمم المتحدة لتعزيز التنسيق والكفاءة.

جيم - تقارير المراجعة والتقييمات

- 28 - تعطي دائرة المراجعة الداخلية لعمليات المراجعة الداخلية لمكاتب هيئة الأمم المتحدة للمرأة ووظائفها تقييما عاما للمراجعة يمكن أن يكون مرضيا أو يشير إلى الحاجة إلى بعض التحسينات أو يشير إلى الحاجة إلى تحسينات كبيرة أو أن يكون غير مرضٍ، وذلك بناءً على تقييمها العام للعمليات ذات الصلة التي جرى فحصها في مجال الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة. ويبين الجدول 1 التقييمات الإجمالية لعشر عمليات للمراجعة الداخلية أنجزتها دائرة المراجعة الداخلية فيما يتعلق بخطة المراجعة لعام 2019. وتتصل ثمانية من أصل هذه التقارير بعمليات المراجعة الداخلية للمكاتب الميدانية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ويتصل اثنان بعمليات مؤسسية مواضيعية. ويبين الجدول 1 أيضا عدد توصيات المراجعة حسب الأولوية.

الجدول 1

تقارير المراجعة الداخلية مع التقييم والتوصيات

العنوان	تقييم المراجعة	توصيات المراجعة	أولوية عالية	أولوية متوسطة
المكتب القطري لأفغانستان	يحتاج إلى بعض التحسينات	12	2	10
المكتب القطري لمالي	يحتاج إلى بعض التحسينات	10	3	7
إدارة الشركاء المنفذين	يحتاج إلى تحسينات كبيرة	13	3	10
المكتب القطري لأوغندا	مرضٍ	10	1	9
مكتب الوجود البرنامجي في ميانمار	يحتاج إلى بعض التحسينات	11	4	7
مكتب الوجود البرنامجي في الصين	مرضٍ	10	2	8
المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ	مرضٍ	12	5	7

العنوان	تقييم المراجعة	توصيات المراجعة	أولوية عالية	أولوية متوسطة
إدارة السفر	يحتاج إلى تحسينات كبيرة	8	2	6
المكتب القطري للبرازيل	مُرضٍ	14	3	11
المكتب القطري لليبيريا	يحتاج إلى بعض التحسينات	10	4	6
مجموع التوصيات		110	29	81

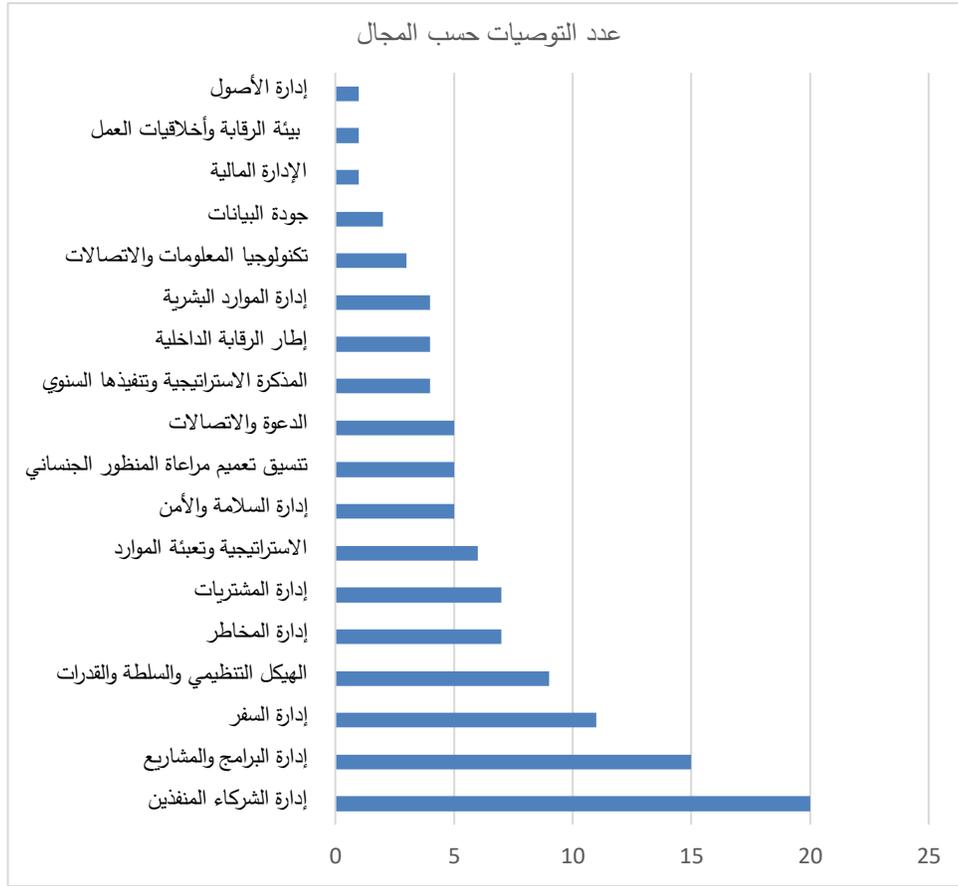
29 - وكانت ثلاثة تقارير ذات طابع استشاري، ولذلك فهي لا تتضمن تقييماً للتحقق. وتتعلق تلك التقارير بالمهام الاستشارية التالية: تقييم المخاطر التشغيلية للمكتب القطري لهاتيبي؛ وتقييم نضج عملية إدارة المخاطر في هيئة الأمم المتحدة للمرأة؛ وتقييم الثغرات في دورة المشروع. انظر المرفق 1 للاطلاع على موجزات لهذه المهام الاستشارية.

ثامنا - النتائج المهمة للمراجعة الداخلية

30 - من بين توصيات المراجعة الداخلية الصادرة فيما يتعلق بأعمال المراجعة التي أجرتها دائرة المراجعة الداخلية في عام 2019، وعددها 110 توصيات، صُنِّفت 29 توصية على أنها ذات أولوية عالية، وتستدعي اتخاذ إجراءات فورية من جانب الإدارة لكفالة عدم تعرض هيئة الأمم المتحدة للمرأة لمخاطر كبيرة.

31 - وكانت العمليات الرئيسية التي وصفت بأنها تحتاج إلى تحسينات تتعلق بإدارة الشركاء المنفذين، وإدارة المشاريع/البرامج، وإدارة السفر، وإدارة المخاطر، والهيكل والقدرات، والمشتريات (انظر الشكل 1 أدناه).

العمليات الرئيسية حسب عدد التوصيات الصادرة



المصدر: تقارير دائرة المراجعة الداخلية

32 - وفي عام 2019، لاحظت دائرة المراجعة الداخلية مشكلات في المجالات التالية:

(أ) إدارة الشركاء المنفذين: لاحظت دائرة المراجعة الداخلية، من خلال عمليات المراجعة السابقة للمكاتب الميدانية، والتوصيات الصادرة عن مجلس مراجعي الحسابات التابع للأمم المتحدة، نتائج متكررة فيما يتصل بإدارة الشركاء المنفذين. والشريك المنفذ طرف (مثل منظمة غير حكومية) يُسند إليه مسؤولية تنفيذ نواتج أو أنشطة متفق عليها وعادة ما تكون جزءا من برامج ومشاريع هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وفي عام 2019، أجرت دائرة المراجعة الداخلية مراجعة مواضيعية لإدارة الشركاء المنفذين على نطاق الهيئة، أسفرت عن تحديد مجالات التحسين التالية: '1' توحيد المسؤوليات المجزأة لتصبح تحت مالك رئيسي للعملية مع وجود جهة واحدة للمساءلة بخصوص العملية من بدايتها إلى نهايتها وبخصوص رصد السياسات ذات الصلة؛ '2' إجراء تقييمات للمخاطر في العملية من بدايتها إلى نهايتها، ووضع مخططات لما جرى تحديده من مخاطر لإجراءات الرقابة ذات الصلة والإطار الحالي للسياسات البرنامجية والتوجيه، والجمع بينها في إطار متكامل واحد؛ '3' تعزيز السياسات والمساءلة الإدارية والرقابة لمنع وكشف الشركاء المنفذين الذين يعانون من ضعف الأداء من خلال اختبار لتقييم الأداء؛ '4' وضع نظام لتيسير إدارة العملية.

(ب) إدارة البرامج والمشاريع: أشارت دائرة المراجعة الداخلية في عام 2018 إلى عدة توصيات تتعلق بتحسين تتبع التقدم المحرز في المشاريع، وإدارة مخاطر المشاريع ورصدها. وفي بداية عام 2019، كانت الإدارة بصدد تبسيط دورة المشاريع وتعزيز الممارسات الداخلية لإدارة المشاريع. وبما أن الحوكمة والعمليات المتعلقة بهذا المجال المواضيعي لم توضع تماما بصيغتها النهائية بعد، فهي غير ناضجة بما فيه الكفاية لإجراء مراجعة مواضيعية كاملة. وقررت خدمات التقييم المستقل والمراجعة الداخلية دعم جهود الإدارة في تطوير دورة المشاريع عن طريق القيام بمهمة استشارية لاستعراض الثغرات في إدارة المشاريع والتوصية بإدخال تحسينات في مجالات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة استنادا إلى خبرتها في مجال المراجعة الداخلية والتقييم. وحددت خدمات التقييم المستقل والمراجعة الداخلية خمسة مجالات رئيسية، من شأنها، في حال معالجتها على نحو كامل، أن تمكن المنظمة من تحقيق درجة أعلى من النضج في إدارة مشاريعها. وتشمل التوصيات الرئيسية ما يلي: '1' كفالة وضع تعريف واضحة للبرامج والمشاريع، وأوجه الاعتماد في المراحل الأولية والنهائية، وأدوار ومسؤوليات أصحاب المصلحة الرئيسيين في جميع مراحل تصميم المشاريع وتنفيذها؛ و '2' تعزيز نظم الدعم وأدواته وإدماج قواعد إدارة المخاطر.

(ج) إدارة السفر: السفر مهم لتنفيذ ولاية هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ويمثل كذلك نفقات تنظيمية هامة. وقد حددت المراجعة المواضيعية لإدارة السفر المجالات التالية التي تحتاج إلى تحسين: '1' توضيح جهة مالكة لعملية إدارة السفر من حيث تعزيز المساءلة والسلطة والقدرة على رصد الامتثال لسياسة السفر في مهام العمل ومساءلة الأفراد عن عدم الامتثال؛ '2' تعزيز سياسة السفر في مهام العمل عن طريق تحسين إدماج مفاهيم الحكمة والوعي بالتكاليف وواجب العناية والتركيز على النتائج؛ '3' تبسيط الإجراءات التي يحتمل أن تطوي على ازدواجية، وتوحيد النظم وجعلها معيارية، وأتمتة إجراءات الرقابة.

(د) وضع الأولويات الاستراتيجية وتنفيذها: أبرزت عمليات المراجعة الميدانية المجالات التي تحتاج إلى تحسين فيما يتعلق بوضع وتنفيذ المذكرات الاستراتيجية وما يتصل بها من استراتيجيات لتعبئة الموارد والتنسيق. وأوصت دائرة المراجعة الداخلية بوضع أطر نتائج أكثر عملية وقابلية للتحقيق على مستوى المذكرة الاستراتيجية وما يتصل بها من مشاريع، مع وظائف رصد مجهزة تجهيزا جيدا ونظام محسن لجمع البيانات والتحقق منها. ومن شأن التوجيهات المؤسسية بشأن كيفية تحسين الإبلاغ الذي يركز على النتائج فيما يتصل بالمشاريع الممولة من خلال المذكرات الاستراتيجية أن تساعد على إثبات الأثر. وعلاوة على ذلك، ومع مراعاة إدارة التغيير في هيئة الأمم المتحدة للمرأة وإصلاح الأمم المتحدة، هناك حاجة إلى مزيد من التوجيه المؤسسي بشأن أدوار ومسؤوليات المكاتب الإقليمية فيما يتعلق بالرقابة والدعم التقني من أجل تعزيز خط الدفاع الثاني وتوفير مزيد من الضمان لتحقيق النتائج.

(هـ) القدرات اللازمة لتنفيذ الأولويات الاستراتيجية: أبرزت عمليات المراجعة الميدانية أيضا ضرورة تحسين مطابقة إمكانات المكاتب الميدانية مع قدرتها على التنفيذ من خلال استراتيجيات محلية طويلة الأجل ومستدامة للموارد البشرية. وفي هذا الصدد، قُدمت توصيات بضرورة تحسين التخطيط في المكاتب الميدانية لكفالة الحد المناسب من الملاك الوظيفي والمهارات التقنية؛ والتعاقب الإداري؛ والإسراع في الاستقدام لسد الوظائف الشاغرة؛ والحفاظ على المعارف والاستفادة منها؛ وتعزيز القدرات في مجال الرصد والتنسيق.

(و) إدارة المشتريات: قُدمت توصيات إلى المكاتب الميدانية لتعزيز إدارة المشتريات التي تنفذ محليا عن طريق وضع خطط شراء واقعية واستراتيجيات فعالة؛ وكفالة وجود ما يكفي من ضوابط الرصد

والرقابة على أنشطة الشراء؛ وتعزيز الآليات الداخلية الرامية للتأكيد على اعتبارات الوعي بالتكاليف؛ وإجراء دراسة دورية للسوق لإنشاء مجموعة واسعة من البائعين المحتملين؛ وكفالة السرية والإنصاف في عملية تقديم العطاءات.

(ز) عملية إدارة المخاطر: بعد تحليل النتائج المتكررة من عمليات المراجعة، أجرت دائرة المراجعة الداخلية، في إطار ولايتها المتمثلة في تقديم خدمات في مجال التحقق والمشورة بشأن فعالية الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة، تقييماً استشارياً لنضج عملية إدارة المخاطر في هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وقدمت خريطة طريق لتعزيز نضج الهيئة في هذا المجال. وأظهر الاستعراض إحراز تقدم كبير في مجال إدارة المخاطر في غضون جدول زمني قصير. وأكدت الإدارة من جديد التزامها بتعزيز ثقافة إدارة المخاطر على نطاق المنظمة، وكانت هناك أمثلة على عمليات ذات مسارات مدفوعة بالمخاطر. وحددت دائرة المراجعة الداخلية أيضاً بعض المجالات التي تحتاج إلى تحسين: فالعملية الحالية تحتاج إلى مواصلة الانتقال من عملية قائمة أساساً على الامتثال (لم تدمج بعد بالكامل في التخطيط الاستراتيجي وتنفيذ البرامج والمشاريع)، إلى اتخاذ القرارات بصورة أكثر استرشاداً بالمخاطر. فالهدف الرئيسي لإدارة المخاطر - وهو مساعدة المديرين في اتخاذ قرارات يبررها تقييم المخاطر والفرص القائمة والمحتملة - لم تدمج بعد بالكامل على نطاق الثقافة السائدة في هيئة الأمم المتحدة للمرأة. انظر المرفق 1 للاطلاع على مزيد من التفاصيل عن المهمة الاستشارية.

(ح) المسائل المتكررة الأخرى: وأخيراً، يلزم إدخال تحسينات في بعض المكاتب القطرية لتعزيز الامتثال لإجراءات الرقابة، مثل سياسات وإجراءات الموارد البشرية؛ وتسجيل الأصول والتحقق منها؛ واختبار خطط استمرارية تصريف الأعمال واستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث؛ وتحديث ورصد أطر الرقابة الداخلية في الوقت المناسب؛ وإدارة حماية البيانات.

تاسعا - متابعة توصيات المراجعة

33 - صدرت في أوائل عام 2020 أربعة تقارير للمراجعة الداخلية تتعلق بخطة عام 2019، وبالتالي لم تدرج التوصيات ذات الصلة الواردة في تلك التقارير في إحصاءات المتابعة الواردة أدناه. وبلغ معدل تنفيذ توصيات المراجعة الداخلية الصادرة قبل تلك التي قدمت في عام 2019 نسبة 99 في المائة. وبالإضافة إلى ذلك، كانت الإدارة، حتى 10 نيسان/أبريل 2020، قد عالجت بالفعل 50 في المائة من التوصيات الصادرة خلال عام 2019، وهي بصدد اتخاذ إجراءات بشأن ما تبقى من التوصيات المعلقة.

34 - ولم تكن هناك سوى ثلاث توصيات مراجعة معلقة منذ فترة طويلة (قبل تلك التي قدمت في عام 2019)، وجميعها ذات أولوية متوسطة. وتتعلق هذه التوصيات بما يلي: وضع توجيهات مؤسسية بشأن رصد البيانات والمعلومات وضمان جودتها لإدراجها في تقرير الرصد الفصلي؛ وتحسين التنسيق والبروتوكولات في مجال الاتصال بالجهات المانحة؛ واختبار خطة لاستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث في أحد المكاتب القطرية. وفي جميع الحالات، التزمت الإدارة باتخاذ إجراءات، وترصد دائرة المراجعة الداخلية التنفيذ.

عاشرا - الخدمات الاستشارية

- 35 - أنجزت دائرة المراجعة الداخلية خلال عام 2019 ثلاث مهام استشارية هي: تقييم نضج عملية إدارة المخاطر في هيئة الأمم المتحدة للمرأة؛ وتحليل الثغرات في دورة المشروع؛ وتقييم المخاطر التشغيلية للمكتب القطري لهايتي. ويمكن الاطلاع على موجزات لتلك المهام في المرفق 1.
- 36 - وبالإضافة إلى ذلك، تفاعلت دائرة المراجعة الداخلية بانتظام مع دائرة التقييم المستقل لتنسيق مهام المراجعة والتقييم، وتبادل المعلومات، وتقديم مدخلات حيثما كان ذلك مناسباً إلى تقييمات الحافظات القطرية التي تجريها دائرة التقييم المستقل.
- 37 - وعلاوة على ذلك، أحرزت دائرة المراجعة الداخلية، بالشراكة مع المكتب الوطني للمراجعة في المملكة المتحدة، تقدماً في تحسين أدائها والمنهجية التي تتبعها في مراجعة "القيمة لقاء المال"، وناقشت احتمال إجراء استعراضات مشتركة مع دائرة التقييم المستقل تركز على عناصر "القيمة لقاء المال".
- 38 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شاركت دائرة المراجعة الداخلية بدور مراقب نشط في مختلف الأفرقة العاملة المتصلة بإدارة التغيير في المنظمة والاستعراض التجريبي للحافظة. واجتمع مدير خدمات التقييم المستقل والمراجعة الداخلية بصورة دورية مع المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة لإطلاعها على نتائج عمل دائرة المراجعة الداخلية، وشارك بصورة منتظمة بوصفه مراقباً مبادراً ومستشاراً في اجتماعات فريق الإدارة العليا. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت دائرة المراجعة الداخلية بانتظام تعليقات على مشاريع السياسات والإجراءات، وطلبات الإدارة، وغيرها من المبادرات.

حادي عشر - الإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية

- 39 - جرى الإفصاح علناً عن جميع تقارير المراجعة الداخلية الصادرة في عام 2019 بعد 30 يوماً من إصدارها، وفقاً لقرار المجلس التنفيذي 10/2012 (انظر UNW/2012/16)، وهي متاحة على الموقع الشبكي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للإفصاح عن المراجعات: <http://audit-public-disclosure.unwomen.org>. ولم ترد أي طلبات داخلياً أو من أي منظمة أو دولة عضو لإجراء تنقيح لتقارير المراجعة.
- 40 - وعلى الرغم من أن التقارير الاستشارية لا تنتشر، فقد قُدمت نسخ منها إلى الإدارة العليا واللجنة الاستشارية المعنية بالرقابة. ويرد موجز لنقاطها البارزة الرئيسية في المرفق 1 من هذا التقرير السنوي.

ثاني عشر - التحقيقات

- 41 - قدم مكتب خدمات الرقابة الداخلية في عام 2019 خدمات تحقيق تغطي ادعاءات سوء السلوك التي ارتكبتها أفراد هيئة الأمم المتحدة للمرأة أو أطراف ثالثة على نحو يضر بهيئة الأمم المتحدة للمرأة.
- 42 - وفي عام 2019، واصل مدير خدمات التقييم المستقل والمراجعة الداخلية الاضطلاع بدور الموظف المسؤول عن تنسيق وتلقي المعلومات حول أنشطة التحقيقات. ويواصل كل من المستشار القانوني لهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومدير الموارد البشرية فيها القيام بدور أساسي في هذا المجال على النحو المبين في الإطار القانوني لهيئة الأمم المتحدة للمرأة لمعالجة عدم الامتثال لمعايير السلوك بالأمم المتحدة.

ألف - حجم الحالات

43 - في عام 2019، سجل مكتب خدمات الرقابة الداخلية تلقي 52 ادعاءً تعود لهيئة الأمم المتحدة للمرأة مقارنة بالادعاءات المسجلة في عام 2018 وعددها 36 ادعاءً. وفي عام 2019، أكمل مكتب المراجعة والتحقيقات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهو مقدم خدمات التحقيق السابق إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة، العمل أيضاً بشأن ادعاء واحد كان لم يبيت فيه بعد.

الجدول 2

حجم الحالات المعروضة على مكتب خدمات الرقابة الداخلية في عام 2019، مقارنة بعام 2018

مكتب المراجعة والتحقيقات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي		مكتب خدمات الرقابة الداخلية		حجم الحالات
2018	2019	2018	2019	
10	1	-	12	الحالات المرجلة في 1 كانون الثاني/يناير
3	-	36	52	الحالات الواردة خلال العام
13	1	36	64	المجموع
9	1	-	9	الحالات المقلدة من الحالات المرجلة
3	-	24	34	الحالات المقلدة من الحالات الواردة
12	1	24	43	المجموع
1	-	12	21	الحالات المرجلة في 31 كانون الأول/ديسمبر

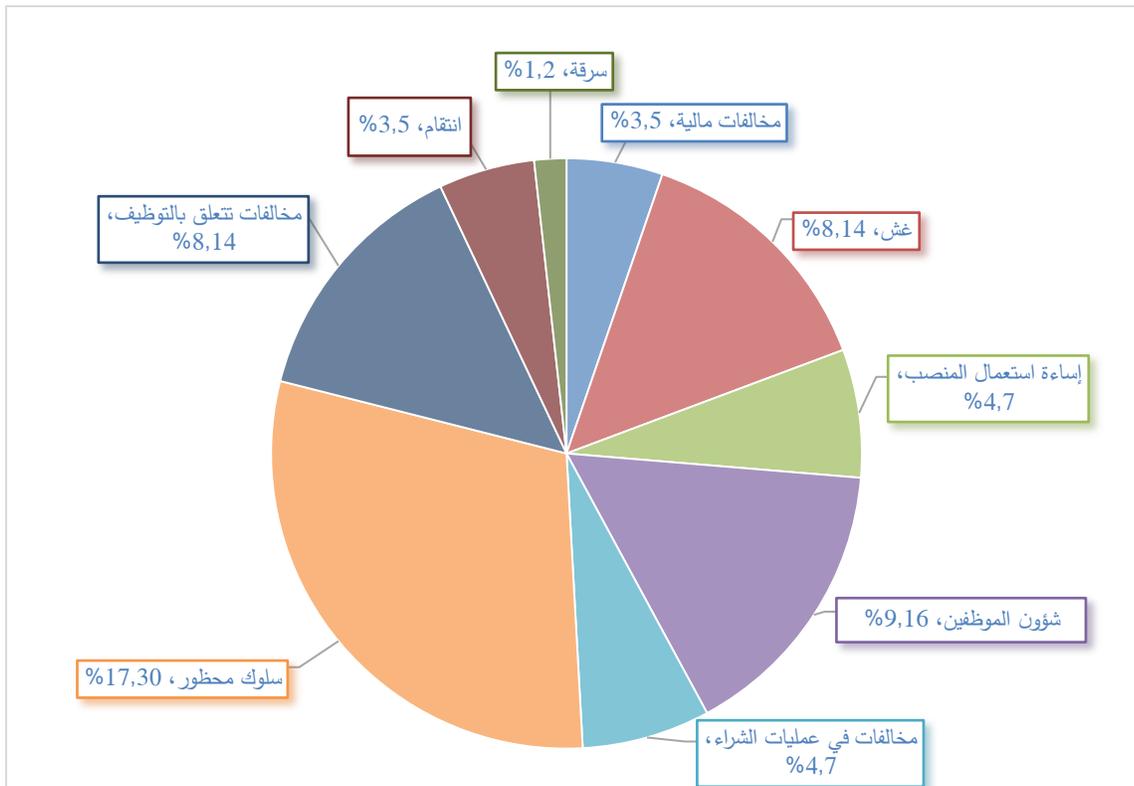
44 - وفي عام 2019، تلقى مكتب خدمات الرقابة الداخلية الادعاءات عن طريق الخط الساخن (73 في المائة)، أو البريد الإلكتروني (21 في المائة)، أو البريد العادي (2 في المائة)، أو شخصياً (2 في المائة)، أو عبر إحالة من هيئة الأمم المتحدة للمرأة (2 في المائة). وصدرت تلك الادعاءات عن موظفي الأمم المتحدة أو موظفيها السابقين (65 في المائة)، وأطراف خارجية (10 في المائة)، وجهات غير محددة الهوية (21 في المائة)، وغيرها (4 في المائة).

باء - أنواع الادعاءات

45 - يمكن أن يتضمن الادعاء الذي يتلقاه مكتب خدمات الرقابة الداخلية ويسجله أكثر من نوع واحد من سوء السلوك المزعوم. ويعرّف مكتب خدمات الرقابة الداخلية السلوك المحظور بأنه ادعاءات تتعلق بالمضايقات في مكان العمل، والتحرش الجنسي، وإساءة استعمال السلطة، والتمييز. وفي عام 2019، كانت الادعاءات الـ 52 الواردة تتعلق بـ 57 نوعاً من سوء السلوك المزعوم، وهي موزعة حسب الفئة ومبينة بالتفصيل في الشكل 2 أدناه.

الشكل 2

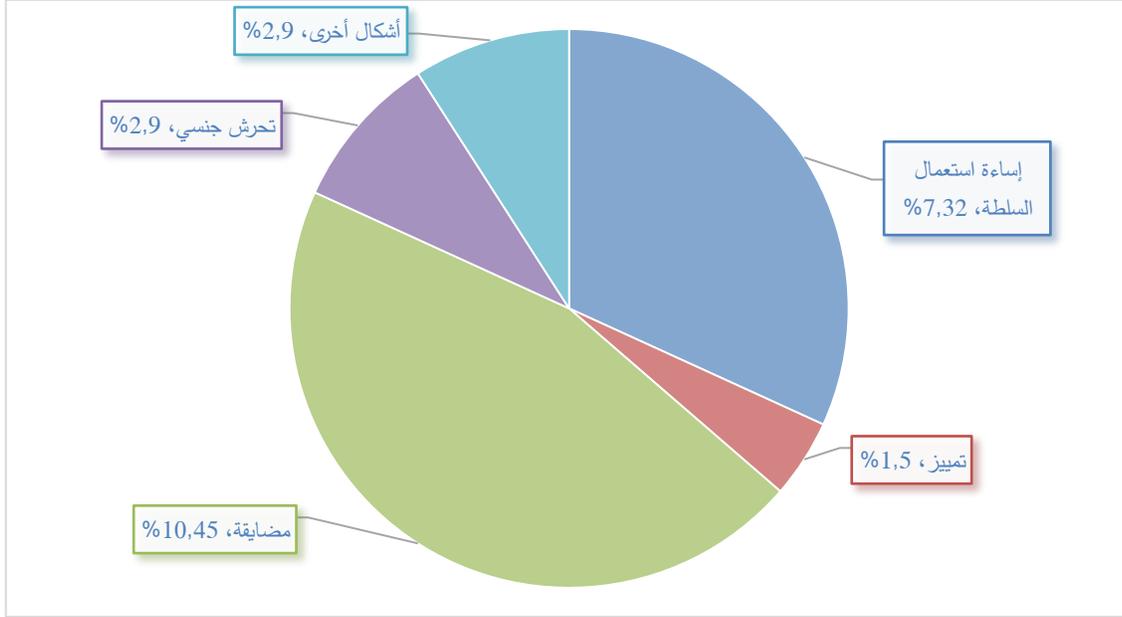
الادعاءات في عام 2019 حسب النوع والعدد والنسبة المئوية (%) من المجموع



المصدر: التقارير ربع السنوية لمكتب خدمات الرقابة الداخلية

46 - وكان السلوك المحظور هو الادعاء الأكثر شيوعاً (30 في المائة) الذي سجله مكتب خدمات الرقابة الداخلية في عام 2019. وترد أنواع السلوك المحظور المزعم التي تلقاها مكتب خدمات الرقابة الداخلية في عام 2019 موزعة حسب الفئة ومبينة بالتفصيل في الشكل 3 أدناه (قد يشمل الادعاء الوارد والمسجل أكثر من نوع واحد من السلوك المحظور المزعم).

ادعاءات عام 2019 المتعلقة بالسلوك المحظور حسب النوع والعدد والنسبة المئوية (%)



المصدر: التقارير ربع السنوية لمكتب خدمات الرقابة الداخلية

جيم - الحالات التي خضعت للتسوية/الإفقال/الترحيل

47 - أقل مكتب خدمات الرقابة الداخلية 43 ادعاء وأقل مكتب المراجعة والتحقيقات التابع للبرنامج الإنمائي ادعاء واحدا في عام 2019 (مقارنة بـ 24 ادعاء أقلها مكتب خدمات الرقابة الداخلية و 12 ادعاء أقلها مكتب المراجعة والتحقيقات التابع للبرنامج الإنمائي في عام 2018). ومن بين الادعاءات الـ 43 التي أقلها مكتب خدمات الرقابة الداخلية، أقل 35 ادعاء بعد إجراء التقييم الأولي الذي أشار إلى أن التحقيق ليس له ما يبرره (مقارنة بـ 21 ادعاء في عام 2018) و 8 ادعاءات بعد التحقيق (مقارنة بـ 3 ادعاءات أقلها مكتب خدمات الرقابة الداخلية و 12 ادعاء أقلها مكتب المراجعة والتحقيقات التابع للبرنامج الإنمائي في عام 2018)⁽²⁾. ومن بين الادعاءات الـ 35 التي أقلت بعد التقييم الأولي، أحال مكتب خدمات الرقابة الداخلية أحد الادعاءات إلى مكتب المراجعة والتحقيقات التابع للبرنامج الإنمائي، وأحال 25 ادعاء من أجل تدخل إداري محتمل من جانب هيئة الأمم المتحدة للمرأة (مقارنة بـ 9 ادعاءات أحييت في عام 2018). وأحييت الادعاءات الـ 25 التي قيمها مكتب خدمات الرقابة الداخلية وأغلقها لأنها لا تستدعي التحقيق إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة (رهنًا بموافقة صاحب الشكوى، حيثما ينطبق ذلك) لاتخاذ إجراء إداري. واتخذ مدير خدمات التقييم المستقل والمراجعة الداخلية، بالتشاور حيثما ينطبق ذلك مع الخدمات القانونية والموارد البشرية، قرارا بشأن أنسب الإجراءات وأكثرها سرية، وذلك بسبل منها، على سبيل المثال، اتخاذ إجراءات من جانب مدير الموارد البشرية، أو النظر في الحالة في عمليات المراجعة المقبلة التي تجريها دائرة المراجعة الداخلية.

(2) من أصل الحالات الـ 12 التي حقق فيها مكتب المراجعة والتحقيقات التابع للبرنامج الإنمائي في عام 2018، كانت 4 حالات مدعومة بأدلة مثبتة، في حين كانت 8 حالات غير مدعومة بأدلة مثبتة.

- 48 - ومن بين الادعاءات الثمانية التي أفلها مكتب خدمات الرقابة الداخلية بعد التحقيق، كانت أربع حالات مدعومة بأدلة مثبتة، في حين تبين أن أربع حالات غير مدعومة بأدلة مثبتة. وجرى التحقيق في الادعاء الوحيد الذي أفله مكتب المراجعة والتحقيقات التابع للبرنامج الإنمائي، وتبين أنه مدعوم بأدلة مثبتة.
- 49 - وكانت الحالات الأربع التي أثبتتها مكتب خدمات الرقابة الداخلية في عام 2019 تتعلق بالسلوك المحظور (التحرش الجنسي)؛ وانتهاك السرية وممارسة المحاباة في عملية شراء؛ وإساءة استعمال السلطة وعدم الإعلان عن تضارب المصالح في إحدى عمليات الشراء؛ وإساءة استعمال السلطة وممارسة المحسوبية فيما يتعلق بأحد أفراد الأسرة؛ وإساءة استعمال السلطة وإساءة استخدام أصول الأمم المتحدة؛ والسلوك المحظور (المضايقة وإساءة استعمال السلطة)؛ وتعطيل نشاط رسمي للمنظمة أو التدخل فيه بطرق أخرى؛ وإساءة المعاملة في مكان العمل أو فيما يتعلق بالعمل؛ وعدم التقيد بالمعايير المتوقعة من موظفي الخدمة المدنية في الأمم المتحدة وعدم الالتزام بأعلى معايير النزاهة. وكما ذكر أعلاه، قد تشمل حالة واحدة أكثر من نوع واحد من سوء السلوك المزعوم.
- 50 - وأحيلت جميع الحالات الأربع لاتخاذ إجراءات بشأنها بموجب الإطار القانوني لهيئة الأمم المتحدة للمرأة لمعالجة عدم الامتثال لمعايير السلوك بالأمم المتحدة. وترد معلومات عن القرارات التأديبية المتخذة خلال عام 2019 في تقرير المديرية التنفيذية عن التدابير التأديبية وغيرها من الإجراءات المتخذة ردا على سوء السلوك والمخالفات المرتكبة من جانب موظفي هيئة الأمم المتحدة للمرأة أو غيرهم من الموظفين أو أطراف ثالثة، وحالات السلوك الإجرامي المحتمل.
- 51 - وقُدّم إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة في الربع الأول من عام 2019 تقرير نهائي للتحقيق بشأن الحالة الوحيدة التي أثبتها مكتب المراجعة والتحقيقات التابع للبرنامج الإنمائي في عام 2019. وتتعلق الحالة بادعاءات تحريف وتزوير وتقديم شهادة مزورة من قبل إحدى منظمات المجتمع المدني، وقد سبقت الإشارة إليها في التقرير السنوي السابق عن المراجعة الداخلية وأنشطة التحقيقات في الفترة من 1 كانون الثاني/يناير حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2018⁽³⁾.
- 52 - وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، كان مكتب خدمات الرقابة الداخلية قد رَحَلَ 21 ادعاء إلى السنة التالية. ومن بين هذه الادعاءات، يجري التحقيق في 14 ادعاء، بينما تخضع 7 منها إلى تقييم أولي.

(3) تقرير عن المراجعة الداخلية للحسابات وأنشطة التحقيقات في الفترة من 1 كانون الثاني/يناير حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2018، الفقرة 48: <https://undocs.org/UNW/2019/3>.

موجزات للمهام الاستشارية

تقييم المخاطر التشغيلية: المكتب القطري لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في هايتي

أجرت دائرة المراجعة الداخلية تقييماً للمخاطر التشغيلية في المكتب القطري لهايتي. وفي وقت تنفيذ تلك المهمة، كانت المذكرة الاستراتيجية للمكتب القطري قد وُضعت منذ وقت قريب، ولم توضع بعد الصيغة النهائية للعديد من عملياته. وشمل تقييم المخاطر المجالات الأربعة التالية: (1) الدعوة، والاتصالات، والبرمجة الاستراتيجية، والتنفيذ؛ (2) إدارة البرامج والمشاريع؛ (3) الحوكمة وإدارة المخاطر وبيئة الرقابة الداخلية؛ (4) إجراءات الرقابة الداخلية في العمليات. وحدد التقييم عدداً من المخاطر، ووضعت سجل للمخاطر بالتعاون مع المكتب. وشجعت دائرة المراجعة الداخلية المكتب القطري على استخدام السجل على نحو استباقي لتحديد المخاطر وإدارتها بصورة مستمرة. ومما يكتسي أهمية خاصة أن دائرة المراجعة الداخلية اقترحت أن يقوم المكتب القطري بما يلي: (أ) إجراء اختبار دوري لخطة استمرارية تصريف الأعمال التي وضعها فريق الأمم المتحدة القطري؛ (ب) وضع خطة للدعوة والاتصال واستراتيجية لتعبئة الموارد؛ (ج) استعراض وتنقيح هيكله ونموذج ملاك موظفيه لضمان أن تكون لديه القدرة الكافية لإنجاز المطلوب. وعلاوة على ذلك، شجعت دائرة المراجعة الداخلية المكتب القطري على إعادة النظر في مصفوفات نتائج المذكرة الاستراتيجية وخطة العمل السنوية ووضع إطار شامل للرصد والتقييم لتمكينه من تقديم تقارير أكثر فعالية عن النتائج والأثر. وأخيراً، اقترحت دائرة المراجعة الداخلية أن يرصد المكتب القطري بعناية كيفية عمله مع الشركاء المنفذين، لضمان أن تكون لديهم القدرة الكافية لإنجاز المطلوب، وحماية الأموال، والإبلاغ عن النتائج.

عملية إدارة المخاطر: تقييم النضج

كان الهدف الرئيسي من هذه المهمة الاستشارية هو تقييم مدى نضج إدارة المخاطر في هيئة الأمم المتحدة للمرأة وتقديم المشورة بشأن وضع خطة عمل لتعزيز الهيئة والنهوض بها إلى مستوى أعلى من النضج. وقدمت دائرة المراجعة الداخلية عدة ملاحظات إيجابية. وكانت معظم التوصيات الواردة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام 2010 بشأن إدارة المخاطر قد نُفذت. وقد أعدت الهيئة سياسة وإطاراً لإدارة المخاطر؛ ووضعت عناصر حوكمة لإدارة المخاطر؛ وأنشأت مخططاً لسير عمل إدارة المخاطر لتسجيل المخاطر والإبلاغ عنها؛ وعززت وظيفة إدارة المخاطر؛ ونظمت التدريب والتوعية بين الموظفين.

وعلى الرغم من إحراز تقدم جيد، حددت دائرة المراجعة الداخلية أيضاً بعض المجالات التي تحتاج إلى تحسين. واقترحت دائرة المراجعة الداخلية أن تعيد الهيئة تعيين مدير أقدم للمخاطر يقوم بدور رائد على مستوى الإدارة التنفيذية/العليا، ويدعو بقوة إلى أن تكون إدارة المخاطر جزءاً من عملية اتخاذ القرارات الإدارية الرئيسية. واقترحت دائرة المراجعة الداخلية أيضاً تحديد لجنة مناسبة تنتظر في إدارة المخاطر بانتظام في جدول أعمالها، وتقدم تقارير منتظمة إلى فريق الإدارة العليا، وتدرج مسؤوليات إدارة المخاطر بوصفها كفاءة إدارية رئيسية في وثائق إدارة الأداء و/أو الاختصاصات المتصلة بها. وأخيراً، رأت دائرة المراجعة الداخلية بأنه ينبغي للهيئة أن تتقح وظيفة إدارة المخاطر من حيث وضعها التنظيمي ودورها ومسؤولياتها وسلطانها وقدراتها.

تقييم الثغرات في دورة حياة المشاريع

كانت الأهداف الرئيسية لهذه المهمة الاستشارية هي: تحديد الثغرات بين النهج الحالي لدورة/إدارة المشاريع الذي تتبعه هيئة الأمم المتحدة للمرأة والمبادئ وأفضل الممارسات المقبولة دولياً في مجال إدارة المشاريع؛ واقتراح الإجراءات التي تعالج الثغرات المحددة بغية النهوض بالهيئة إلى مستوى أعلى من النضج. وبوجه عام، قدرت خدمات التقييم المستقل والمراجعة الداخلية أن نظام وإطار دورة مشاريع هيئة الأمم المتحدة للمرأة كانا بين المستوى 1 (الوعي بالعملية) والمستوى 2 (عملية قابلة للتكرار) من نموذج نضج الحافظة والبرنامج وإدارة المشاريع (P3M3). وينبغي أن يكون هدف منتصف المدة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة هو تحقيق المستوى 3 (عملية محددة) من نموذج النضج المذكور (P3M3) بشكل موحد على نطاق عناصر دورة المشاريع. وسيكفل ذلك أن يكون للمنظمة عمليات البرامج والمشاريع الخاصة بها والخاضعة للرقابة المركزية.

وقد أحرزت الإدارة بالفعل تقدماً إيجابياً في عدة مجالات. فعلى سبيل المثال، تقوم وحدة إدارة المشاريع بصياغة بيان جدوى للنظر في إنشاء دورة المشاريع بوصفها مشروعاً مؤسسياً قائماً بذاته وذا موارد مناسبة، وقد بدأت في وضع مبادئها الخاصة لإدارة المشاريع. وقد أدمجت إدارة المخاطر في دورة المشاريع إلى حد ما، ولكن يلزم القيام بمزيد من العمل بشأن تحديد سمات المخاطر في المشاريع.

وحددت خدمات التقييم المستقل والمراجعة الداخلية خمسة مجالات رئيسية للتحسين. وتتصل هذه

المجالات بتعزيز ما يلي:

- حوكمة دورة المشروع - وضع تعاريف واضحة؛ وتوضيح أدوار ومسؤوليات أصحاب المصلحة الرئيسيين المسؤولين عن ضمان الجودة أثناء إعداد المشاريع وصياغتها وتنفيذ نتائجها؛ وتوحيد متطلبات تنفيذ المشاريع ورصدها.
 - إعداد المشاريع وصياغتها - ضمان نظرية تغيير متينة وبيان جدوى قوي (المذكورة المفاهيمية) بالاستناد إلى تقييم احتياجات المستفيدين والفوائد والمخاطر المتوقعة؛ وكفالة وجود وثيقة مشروع تضم ترتيبات واضحة للرصد، واستراتيجية خروج من أجل الاستدامة، والحماية البيئية والاجتماعية.
 - تقييم المشاريع والموافقة عليها - كفالة استناد العملية وسير العمل فيما يتعلق بالتقييم والموافقة إلى معايير محددة بوضوح لتأكيد أوجه الجدوى التقنية والتشغيلية والقانونية والمالية للمشروع، وأهميته واستدامة نتائجه.
 - تنفيذ المشاريع ورصدها - وضع نظام متكامل يسجل التقدم المحرز في التنفيذ من حيث تحقيق النتائج البرنامجية والمالية مقارنة بالخطط، ويدعم إطاراً لرصد الفعالية من حيث التكلفة يثبت صحة النتائج المبلغ عنها من خلال مختلف مقدمي خدمات الضمان.
 - إغلاق المشاريع ورصدها وإدارة المعارف المتصلة بها - كفالة استدامة نتائج المشاريع وتحقق الفوائد من خلال الرصد والتقييم اللاحقين. ويوفر ذلك فرصاً جيدة لجمع أفضل الممارسات من كل من المشاريع الصعبة والناجحة لتصب في إدارة المعارف المؤسسية.
- واقترحت خدمات التقييم المستقل والمراجعة الداخلية خطة عمل لقيت قبولا حسناً من جانب الإدارة، وتشمل إجراءات رئيسية لمعالجة الثغرات التي تم تحديدها والنهوض بالهيئة إلى المستوى 3 من النضج.